

لقت رئيس الحزب السوري القومي الإجتماعي الوزير علي قاصو إلى أنّ الإرهاب شأنه شأن كل من ينتمي إليه من فصائل ومدارس ومناهج، همّه القتل من أجل القتل. وقال بعد زيارته مساء أمس، مفهًى «كوستا» إلى رأس وفد من قيادة الحزب: نحن في الحزب السوري القومي الإجتماعي إذ ندين هذه المحاولة الإجرامية، وندين من خطط لها ووقف وراءها وحذأ أهدافها، نؤكد أنّ الإرهاب قُصد من وراء محاولته في هذا المفهًى إصابة هدفين متلازمين، قصد إصابة نموذج وحدة الحياة وضربه من جهة، ومن جهة ثانية قصد ضرب الدور الاقتصادي الذي تنهض به منطقة الحمرار، والذي يزهده باضطراد، لأنّ الإرهاب يريد أن يحولها كما لبنان وآي منطقة تظالمها أقدامه، إلى خراب، إلى جحيم، حيث تتعدم فيها أسباب الحياة، وفي طليعتها، الأسباب الاقتصادية.

عون: أفضل الفراغ على التمديد

فيما أوصد رئيس المجلس النيابي نبيه بري أمس، الأبواب أمام التمديد الثالث للمجلس النيابي الحالي، كان رئيس الحكومة ميشال عون يعمل على العوجة نفسها بقطع الطريق في مجلس الوزراء على فرض انتخابات مبضلا للفراغ على التمديد إذا خير بين الأمرين.

وإذا كان خيار الفراغ النيابي موجودا في حسابات رئيس الجمهورية، فإن رفضه الانتخابات على القانون الحالي احتمال قائم وجدي، أما ممارسة صلاحيته الدستورية بعدم توقيع مرسوم دعوة الهيئات الناخبة، فهو كاف لتعطيل الاستحقاق النيابي ودفن الستين إلى غير رجعة. وفي حال لم يتم إقرار قانون جديد خلال المهلة المتبقية حتى 21 شباط المقبل، فإن الفراغ سيقضي من الموقف وإن كانت دونه مخاطر دستورية وسياسية، لكن يبقى أفضل من إضفاء الشرعية على انتخابات وفق قانون لن ينتج إلا تركيبة المجلس الحالي.

القوانين على مشرحة بعدا

وفي حين وضعت مشاريع القوانين على المشرحة السياسية في اللقاء الرباعي التشاوري الذي عقد في بعدا أمس، لم ترشح أي صيغة توافقية نهائية، لكن باب النقاش قد فتح واسعاً حيال طبيعة المولود الجديد الذي يشره به الجميع، خصوصاً أن الوقت بدأ ينفذ ويدهام القوى السياسية التي لم يعد أمامها إلا التوافق على استيراد قانون جديد قبل أن تجد نفسها في مواجهة السيناريوات الأسوأ، فهل هو قانون الستين معدلاً أم التأهيل على مرحلتين أم مختلط الرئيس بري أم إجراء عملية تزواج بين القوانين المختلطة؟

رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط استبق اجتماع بعدا التشاوري الذي استثنى اللقاء منه، بوصفه قانون الانتخاب به العملية الجراحية الدقيقة وأنها لن تكون العملية ناجحة إذا استبعد أحد الجراحين، بينما أفادت وسائل إعلامية أنه وبعد تجرّده رئيس الحزب الاشتراكي وجهت الدعوة إليه للمشاركة في اللقاء، لكنه رفض.

وتمت خلوة بعدا، وزير المال علي حسن خليل، وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، ضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب علي فاض، ومدير مكتب الرئيس سعد الحريري نادر الحريري، وأوضح خليل، بعد اللقاء أننا «لسنا سلفاً ولا جبهة، بل نشاور مع بعضنا ونضع الأفكار ولدينا اتصالات مع الأطراف الآخرين بدلاً من استمرار الكلام ثنائياً». وأضاف: «هناك إتاحة وليس فقط بالموجودين بل مع فراقه آخرين ومن المكنر البحث برونية موحدة أو وهائية». وأشار فياض إلى أن «الاجتماع تشاوري وندرس بكل جدية وإصرار وهناك اجتماعات متلاحقة لمناقشة صيغ عدة لتقريب وجهات النظر، وهذا الاجتماع ليس إضفاء لأحد وليس لديه طابع تحالفي، ولكنه مجرد إطار للمتابعة ويهدف للتواصل مع الآخرين»، بينما قال نادر الحريري: «هناك تداول بعدد من الصيغ والقاسم المشترك أنه لن يكون هناك قانون فيه إقصاء لأحد».

ويعقد اجتماع ثان يوم غد لاستكمال النقاش، وقالت مصادر لـ«البناء» إنّ «الاجتماع الرباعي كان منتجاً وإيجابياً ويبحث في العمق وبشكل جدي مشاريع القوانين المقترحة وحاول المجتمعون تضييق مساحة الخلاف وتم الاتفاق على تكثيف اللقاءات من أجل إقرار قانون انتخابات جديد»، لكن المصادر نفت «التوافق على أي صيغة وأن الأمر يحتاج إلى مزيد من «الدرس».

الجيش السوري والمقاومة ... (تنمة ص 1)

بري وحردان: السوري خلاص لبنان

رأى عضواً المجلس الأعلى في الحزب السوري القومي الإجتماعي النائب أسعد حردان أن خلاص لبنان وتحقيق الإصلاح السياسي يتملّان في إقرار قانون انتخابي على أساس النسبية والدائرة الواحدة خارج القيد الطائفي.

ولفت بعد لقائه رئيس مجلس النواب نبيه بري أمس، إلى «أننا قدمنا مشروعاً في هذا الإطار موجودا في المجلس النيابي يؤمن صحة التمثيل وعدالته ولا يلغي أي فريق»، مشيراً إلى أن قانون الستين يلغي ويقتضي تمثيل بعض الشرائح الاجتماعية في الندوة البرلمانية، ومشدداً على أننا مع النسبية والدائرة الواحدة أو الدوائر الموسعة. وقال: اطلعنا على وجهة نظر الرئيس بري حول مجريات الأوضاع في لبنان، خصوصاً النقاش الدائر حول قانون الانتخاب لا سيما أننا على أبواب الانتخابات، وهناك قلق لدى الجميع من الصيغ التي لا تحقق صحة التمثيل.

وأضاف: أصبح للبنان رئيس للجمهورية وهناك حكومة معنية بإعداد مشروع قانون للانتخابات، يسهم في تحسين الوحدة وتثبيت الاستقرار. ونوّه حردان بدور الجيش والقوى الأمنية والإنجازات التي تحققت والسهر الدائم على أمن واستقرار البلد ومكافحة الإرهاب استقبالياً.

وجدد الرئيس بري التأكيد على رفضه التمديد لمجلس النواب بالمطلق، وقال: «لا أسوأ من البسوة إلا التمديد». وأضاف «أن قانون النسبية هو خلاص لبنان»، منتقداً قانون الستين «الذي يبقى الوضع على ما هو عليه في المجلس النيابي ويقتضي على الأصوات المستقلة ولا يضمن صحة التمثيل».

وكشف خلال استقباله مجلس نقابة الصحافة برئاسة النقيب عوني الكعكي أنه «حتى الآن ليس هناك استقرار على قانون معين، لكن البحث واللقاءات جارية بقوة للاتفاق على قانون جديد للانتخابات، وأن أي قانون يجب أن يحظى بتوافق جميع الأطراف»، مضيفاً: «لن أسير بأي قانون لا ترضى أي طائفة من الموائف عليه وأن عدم الاتفاق على القانون يُحدث شرخاً في البلاد».

هواجس المختارة في الضاحية

وفي غضون ذلك، نقل وفد اللقاء الديمقراطي الهواجس الجنباطية حيال النسبية، إلى الضاحية الجنوبية خلال اجتماع مع كتلة «الوفاء للمقاومة» في إطار جولته على القوى السياسية، وأعلن النائب أكرم شهيب، أن «الزيارة للتأكيد على أن قانون الانتخاب لن يكون إلا بتوافق جميع اللبنانيين»، مشدداً على «قانون يحفظ حق الجميع»، وقال: «لمستعدون للتواصل مع الجميع للوصول إلى قانون لا يلغي أحداً، ومؤكداً ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها».

وأشارت مصادر مطلعة على اللقاء لـ«البناء» إلى أنّ «اللقاء كان إيجابياً ولم يتطرق إلى تفاصيل مشاريع القوانين، لكن هناك إصرار من جنبلاط على رفض النسبية بأي شكل من الأشكال»، مشددة على أن «حزب الله لم يعط الوعد أي وعود برفض قانون انتخاب لا يوافق عليه جنبلاط، بل تمّ تبادل وجهات النظر وأن تستمر الجهود للتوافق على قانون رغم ضيق الوقت»، موضحة أن «حزب الله مستعد لنقاش أي اقتراح قانون من الاقتراحات الموجودة ولن يفرض أي قانون على الآخرين، لكن لن يقبل برونية يفرض أحد عليه قانون الستين أو التمديد، مشيرة إلى أن أكثر من قانون انتخاب يتم درسه والقانون الذي يتم التوافق عليه سيعدّمه»، ولفتت إلى أنه من «الممكن الحديث عن الفراغ النيابي وأن يفرض الرئيس عون التمديد واختيار الفراغ جاء لحث الأطراف على التوافق على قانون هو وسيستعمل ما يعكس من أسحة للدفع بهذا الاتجاه».

.. وجلسة متبقة للحكومة

وفرض قانون الانتخاب نفسه بقوة على طاوله مجلس الوزراء بعد أن رفض الرئيس عون طرح وزير الداخلية نديم المشنوق تشكيل هيئة الإشراف على الانتخابات من خارج جدول الأعمال، حيث طالب بإعطاء الاسماء المرشحة لهذه الهيئة و10 أشخاص. فأجابته عون «لست موافقاً على تشكيلها لأنه من واجباتنا وضع قانون الانتخابات قبل البحث

باليهية»، مضيفاً «لا أحد يهدّنا بين الفراغ والتمديد، فخطاب القسم واضح، وسنعمل إلى قانون جديد للانتخابات، وإذا خيرت بين التمديد والفراغ فاختار الفراغ»، وتابع «إذا لم نستطع بعد ثماني سنوات وضع قانون جديد فاين مصداقنا؟». وأوضحت وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية عناية عز الدين لـ«البناء» أنّ «وزير الداخلية لم يضع مجلس الوزراء أمام خيار إجراء الانتخابات على القانون الحالي، بل من واجباته الدستورية تأليف هيئة الإشراف على الانتخابات وفق القانون، لكن رفض الرئيس عون ذلك ليس من باب الخلاف مع المشنوق، بل لحث الأطراف السياسية على إقرار قانون جديد لحرصه على الوفاء بخطاب القسم وتعداته للشعب اللبناني».

ولفتت إلى أنّ «الأجواء غير سلبية في مجلس الوزراء حيال القانون وتم تبادل وجهات النظر ولخلافات»، وجددت عز الدين تمسك حركة أمل والرئيس بري النائب بإقرار قانون عصري جديد على النسبية والدائرة الموسعة، لكنها أوضحت أن مقتضى الوفاق الداخلي تدفعنا إلى إجراء تعديلات على موقفنا، لأنّ قانون الانتخاب موضوع وطني وتوافقي»، وشددت على تطابق وجهات النظر بين رئيسي الجمهورية والمجلس النيابي حيال رفض التمديد والقانون الحالي».

وطغى الوضع الأمني على أجواء الجلسة التي كانت منتجة، فحدّث رئيس الجمهورية التثوية بدور الأجهزة الأمنية في إحباط العملية الانتخابية التي كادت تقع في منطقة الكوستا في الحمرار، فيما تطرّق للمجتمعون إلى الوضع الأمني في البقاع ولاسيما تجدد عمليات الخطف في عدد من المناطق وطلب الرئيس إلى الوزراء المعنيين إصدار تعليمات في هذا الخصوص إلى الأجهزة الأمنية للتسسيق الشامل والكامل في ما بينها لمنع أية إساءة إلى الاستقرار والأمن في المنطقة.

ونقل وزير الإعلام بالوكالة غطاس خوري عن رئيس الجمهورية عوته المجلس لعقد جلسات متوالية لإقرار مشروع الموازنة. وعن موضوع التفاوض في الاتفاقات الدولية، شدّد عون على أن هذه من صلاحيات الرئيس حصراً ولا يمكن أن يتولى أي وزير هذه المهمة إلا بتفويض من رئاسة الجمهورية.

وقال الرئيس الحريري في مستهل الجلسة إنّ «حكومتنا هي حكومة استعادة الثقة ولا تتساهل في كل ما يؤثر على الاستقرار في البلاد»، مؤكداً ضرورة اللقاء لجميع اللبنانيين حول دولتهم وأجيزتهم الأمنية.

وطمان وزير الاقتصاد والتجارة رائد خوري إلى أنّ «الوضع الاقتصادي والتجاري والسياحي وبحير وبعض التورات الأمنية لن تؤثر على الحركة التجارية والسياحية والنهوض الاقتصادي الذي انطلق مع وصول عون إلى سدة الرئاسة وتأليف حكومة جديدة»، وشدد خوري لـ«البناء» على أنّ «الوضع الأمني جيد في لبنان مقارنة بدول أخرى تعاني موجات إرهابية مستمرة وأن خطر الإرهاب لا يطال دولة بعينها بل هو خطر دولي ولبنان أقل دولة بعدد العمليات بجهود القوى الأمنية التي أثبتت قدرتها على إحباط العمل الإرهابي استقبالياً»، داعياً المواطنين لـ«عدم التأثر بحالة الهلع وأن الاقتصاد يتجه نحو الأفضل».

وكان الحريري قد ترأس أمس في السراي الحكومي، اجتماعاً للجنة الوزارية الخاصة بتشغيل محطات المعالجة والكشف الميكانيكي، بحضور وزير الداخلية والبلديات نعيم المشنوق، وزير العدل سليم جريصاتي، وزير الاقتصاد والتجارة رائد خوري، والأمين العام لمجلس الوزراء فؤاد خليل. وقالت مصادر وزارية لـ«البناء» إنّ «أي اتفاق لم تصل إليه اللجنة التي تدرس الملف من جوانب كلها وياتت في خواتيمه بعد أن توضحت المصطلحات كلها، والأمر يحتاج إلى وقت لاتخاذ القرار المناسب»، لكنها أكدت أنّ «المناقصة الحالية للمعالجة الميكانيكية لن تمر بكامل بنودها».

أثون في قبضة الجيش

ورغم اشتغال السياسيين في قانون الانتخاب، كانت عيون الجيش اللبناني ترصد تدب الحكيم أمون، أحد أخطر الإرهابيين الذي ينتمي إلى تنظيم داعش وسبق في قبضة الجيش عبر كمين محكم في بلدة عرسال. ويعتبر الموقوف صيداً ثميناً بالنسبة لما يمتلكه من معلومات كما وشارك بالمعارك ضد الجيش ويقتل عسكريين ومدنيين. وهو شقيق الموقوف الإرهابي أحمد أمون الملقب بالبريص.

زرع حلب ... (تنمة ص 1)

أما الدور الإيراني فقد كان مرناً وناشطاً في الآن نفسه في دعم المطالب الوطنية السورية التي تتمسك بها الحكومة السورية وفرض نفسه كجهة محورية في عملية سياسية دولية مستقبلية للدفاع عن سورية والإقليم سياسياً كما دافع عسكرياً.

أما من حيث التعقيب والحجب، فقد سجل تغيبب الدور العربي كلياً حيث لم تدع الجامعة العربية كما دعيت الأمم المتحدة ولم تدع أي دولة عربية لا كبيرة ولا صغيرة، وهذا أمر لا بد من أن يشكل إنذاراً للعرب التي كان بشرهم وحجرهم ميداناً ووقوداً لهذا الحريق الذي أنضح النظام العالمي الجديد، ثم يتكون النظام الدولي وليس للعرب موقع أو دور فيه، وهذا تمكن الخطورة فمن لا يحضر في قاعة التفاوض لا يمكن أن يحصي مصالحه. وإقليمياً نجد تركيا وإيران حاضرتين وبقوة وفي مشروع النظام الجديد ونجد غائباً قاتلاً للعرب. وببساطة نقول هذه هي نتيجة مباشرة للرغبة في التعامل مع الشأن العربي في الجامعة العربية من اليوم الذي تولت فيه دول الخليج قيادتها وأبعدت سورية ومصر والعراق والحزبان عن دفة توجيهها.

ويأتي أي التناضح الفعلية هنا نسجلاً إيجابيات مهمة لمصلحة الدولة السورية على الصعيد العربي وبشكل أنق على الصعيد الميدان، حيث يمكن التوقف عند الإيجابيات التالية التي جعلت من نتائج المنصوص عليها في البيان الختامي جعلت منه محاكاة لما أزمته الحكومة السورية. ويمكن ذكر ما يلي:

1. تأكيد والتزام بوقف الأعمال القتالية على الأرض السورية بين جميع من يقبل بذئ العنف والاتجاه إلى العمل السياسي والإنخراط في الحل السياسي للأزمة في هذا مكسب للحكومة السورية طالما عملت من أجله وطالبت باعتمادها حتى توفر إقراة دعاء السوريين وتحفظ أوليهم.
2. التأكيد على الفصل بين مسلح ارضي الحل السياسي وإرهابي مستمرّ في إجرامه وإطلاق عملية مكافحة الإرهاب من قبل جميع من يرضى العمل للحل السياسي في الداخل ومن قبل جميع الدول العليزمنة ببيان أسناتنه. وهنا تجد الحكومة السورية نفسها قد دجحت أخيراً في حشد الطاقات لمكافحة الإرهاب المستشري على أرضها والمعدوم من دول الإقليميه ودولية. ويكون عمل أسناتنه قد أقام جسور عبر يستعمله داعمو الإرهاب للانتقال إلى منطقة محاربة الإرهاب وفي طبيعتهم تركيا التي سيكون عليها أن أوفت بتعهداتها ومدتقت في تنفيذ ما التزمت به، يكون عليها أن تلتقف حدودها بوجه الجماعات الإرهابية وتقطع طرق إمدادهم وتخرط في معسكر الحرب الجدية على الإرهاب.

إعلانات رسمية

الجمعية الواقعة في 2017/2/24.
تعدّدت لغاية يوم الجمعة 2017/2/10 عند نهاية الدوام الرسمي.
يمكن للأغبين في الاشتراك باستقصاء الأسعار المذكورة أعلاه الحصول على نسخة مجاناً من دفتر الشروط من مصلحة الديوان – أمانة السمر – الطابق 12 (غرفة 1223)، ميني كهرباء لبنان – طريق النهر.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدّم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول، ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسه.
تسلم العروض بالبذ إلى أمانة سر كهرباء لبنان – طريق النهر – الطابق 12»- المبنى المركزي.
بيروت في 2017/1/24
بتفويض من المدير العام مدير الشؤون المشتركة بلاتية المهندس الدكتور جوي العلي الكتلبي 115

بلدية أنطلياس والنقاش
إعلان للمرة الثانية
يعلن رئيس بلدية أنطلياس والنقاش عن إجراء مناقصة عمومية بطريقة تنزيل منوي حد أقصى 20% عشرون بالمائة، عائد لتوسيع وتأمين طرقات ضمن النطاق البلدي.
ستفخ العروض في مركز البلدية عند الساعة العاشرة من قبل ظهر يوم

أستانة .. ماذا بعد؟. (تنمة ص 1)

إنّ تحوُّلاً كهذا في السياسات الدولية، يؤكّد أنّ هناك جهة منصّرة. وهذه الجبهة هي التي فرضت واقع الذهاب إلى إسّانة لتثبيت وقف النار.

كل شيء بدأ يتغيّر، في المنطق أولاً وفي الوقائع ثانياً. في المنطق تمّ التوصل إلى حوار، وفي الوقائع تمّ التوصل إلى وقف إطلاق النار. والمطلوب هو الوصول إلى أكثر من تثبيت وقف إطلاق النار.

إنّ الحرب التي استهدفت تدمير سورية، والنيل من مواقفها القومية، ودفعها لتخلي عن دعم المسألة الفلسطينية، هذه الحرب لم ولن تحقق أهدافها، كما أن ليس من تسمّي نفسها معارضة ولا «أستانة» ولا غيرهما يمكنه التأثير على صلاية الموقف السوري.

أستانة إذن هي مقدّمة، وما بعدها تثبيت للخط القومي الذي ارتسم بصمود سورية وحلفائها في مواجهة الحرب الكونية.

*عضو الكتلة القومية الاجتماعية

القبض على مدير شركة في موسكو بشبهة الخيانة العظمى

بدأت في تركيا محاكمة مجموعة من المتهمين بينهم سبعة مواطنين من روسيا، أكد التحقيق أنهم ينتمون إلى «داعش» وخططوا لتنفيذ عمليات إرهابية في اسطنبول بواسطة درونات. كما ألقت السلطات الروسية القبض على مدير شركة البرمجيات الإلكترونية (كاسبيرسكي) روسلان ستويانوف، الذي تحدثت تقارير إعلامية عن إمكانية تورطه في قضية خيانة عظمى.

ونقلت وكالة «انترفاكس» عن المتحدث باسم الشركة يوم أمس، تأكيد حقيقة إيقاف ستويانوف. وامتنع المتحدث عن التعليق على جبنيات التحقيق، موضحاً أنّ القضية ليس لها علاقة بـ«مختبر كاسبيرسكي» ونشاطه. وبالتالي، ليس لديه أية تفاصيل. لكن صحيفة «كوميرسانت» رجحت أن يكون إيقاف مدير «كاسبيرسكي»، له علاقة بالبقاء القبض مؤخراً على سيرغي ميخايلوف، أحد نواب رئيس مركز أمن المعلومات التابع لجهاز الأمن الفدرالي الروسي. وذكرته الصحيفة، أنّ ذلك يأتي في إطار تحقيق يطلب من جهاز الأمن الفدرالي، حول مزاعم ارتكاب خيانة عظمى، تمثلت في استلام موظف تابع لجهاز أمن المعلومات، مبلغاً مالياً من شركة أجنبية.

في سياق آخر، أصدرت محكمة الصلح والجزاء في اسطنبول، أمس، قراراً بالحبس على ذمة التحقيق، بحق المتهم ياسر محمد سالم رضوان، الذي يعتقد أنه قاض في تنظيم «داعش» الإرهابي.

وأوردت صحيفة «Hurriyet»، أسماء المتهمين في القضية، الذين مثلوا أمام المحكمة وهم: سليم خام تسياسيف، زكريا بيبجاخويان، زكريا نوازشفايلي، سلمان داكايف، كيوري خاتسيف، بيكخام عليخانوف، حسان اورستوخو، فؤاد غوشون، وفاطمة التينتشاش. ووفقاً للمحققين، فقد تمّ التضخيم لتنفيذ هجمات إرهابية، في حزيران 2016، بسببهم من «داعش»، وفي حال أقرت المحكمة التهم الموجهة ضدهم، فقد يحكم عليهم بالسجن لفترة تصل إلى 15 عاماً.

وتقول الصحيفة، إنه تم جلب المواد المتفجرة لتنفيذ الهجمات الإرهابية إلى اسطنبول، من محافظة شالينورفا، جنوب شرق البلاد.

والقى القبض على رضوان في اسطنبول يوم 5 كانون ثاني الحالي، ضمن مجموعة من عشرة أشخاص، لم يعثر معهم على جوازات سفر، يعتقد أنهم جميعاً من المقاتلين الأجانب؛ وذلك ضمن التحقيقات والعمليات الأمنية، التي بدأت في أعقاب الهجوم الذي تعرض له نادر لبلي في المدينة، ليلة رأس السنة وأسفر عن مقتل 39 شخصاً.

وتتهم النيابة العامة في اسطنبول رضوان، بالانتماء لمنظمة إرهابية ومحاولة استهداف النظام الدستوري في تركيا، باستخدام العنف. وتقول إنه عمل كقاض مع «داعش» في مناطق الاشتباك وتربكها، باستخدام محكم في بلدة عرسال. كما تضمن طلب النيابة، الافتراض بأنه كان يعد لتنفيذ عمل إرهابي مشابه لهجوم رأس السنة، أو القيام بهجوم انتحاري. وتمت الإشارة إلى العثور بحوزته على أرقام هواتف أشخاص ينتمون لـ«داعش». ووجود صور له مسلحاً في ذاكرة هاتفه الجوال.

كتاب مفتوح ... (تنمة ص 1)

تتيح التدريب والتعود والتقبل بيهود للمولود الجديد، فيكون النص الدستوري للمادة 22 بصيغتها الجديدة، تحديداً لقيام السلطة التشريعية على مجلسين مجموعهما 160 عضواً،

أحدهما وفقاً للقيّد الطائفي ويعتمد في تكوينه النظام الأكثرى والدوائر النصرية والثاني من خارج القيد الطائفي وينتخب وفقاً للنظام النسبي وعلى أساس لبنان دائرة انتخابية واحدة،

لكن توزيع العدد والصلاحيات بين المجلسين هو الذي سيحكمه التدرج بما يريح ويطمئن، ويبيد الهواجس، فلا مانع أن يكون العدد الإجمالي لـ160 عضواً في المجلسين موزعاً من 32 منخبين على أساس النسبية وخارج القيد الطائفي ولبنان دائرة واحدة ويتشكل منهم مرحلياً مجلس الشيوخ المحدود الصلاحيات باستثناء انضمامهم في جلسات المناقشة العامة والتصويت على الثقة وإقرار الموازنة العامة وانتخاب رئيس الجمهورية، لمجلس النواب المكون من 128 نائباً منتخبا على أساس الدائرة الصغرى والنظام الأكثرى الفيد والقيد الطائفي ولديهم صلاحيات التشريع والرقابة ذاتها، ليتغير العدد في الدورة الثانية وتبقى الصلاحيات على هذا النحو، فيصير مجلس الشيوخ الأطلافي 64 ومجلس النواب 96 وصولاً لدورة ثالثة يتقلب فيها العدد والصلاحيات ويستقران على 64 شيخاً منتخبا وفقاً للنظام الأكثرى والقيد الطائفي والدوائر الصغرى يتولون النظر في القضايا التي تمس العيش المشترك وميثاقه وتعال ما تتضمنه مقدمة الدستور من ثوابت إضافة لمشاركتهم المجلس النيابي المكون من 96 نائباً منتخبا خارج القيد الطائفي على النظام النسبي ولبنان دائرة واحدة، في جلسات المناقشة العامة ومنح الثقة وإقرار الموازنة العامة وانتخاب رئيس الجمهورية.

– هذه خريطة طريق لعشر سنوات مقبلة، تضمن بلوغ تحقيق النص الذي أراه اتفاق الطائف من المجلسين، الذي يشكل الجوهر الإصلاحي لاتفاق الطائف، وفي الحلقة الأولى حجم القلق يعادل الصفر، فالعدد هو فقط 32 عضواً منتخبا على أساس النظام النسبي وفق لبنان دائرة واحدة خارج القيد الطائفي لمجلس شيوخ صلاحياته محدودة باستثناء أنه سيسلك فقط الخمس (20%) من إجمالي المجلسين في حال التصويت، ونسبة الفوارق المخالفة لتقعات القوى لأحلامها لن تزيد فيه عن الـ10%، خصوصاً بالنسبة للأطراف الخائفة، والمجلس النيابي مرحلياً باق من 128 نائباً منتخبا وفق النظام الأكثرى والدائرة الصغرى والقيد الطائفي، ويجوزاره مجلس من 32 منتخبا خارج القيد الطائفي وفق نظام النسبية ولبنان دائرة واحدة، والتدرّب والتعود واكتساب الخبرة واختبار المخاطر واكتشاف كيفية التعامل مع الصيغة الإصلاحية الجديدة المتدرجة لمرحلة ثانية بعد أربع سنوات وثالثة بعد أربع أخرى، البداية متواضعة والنهاية واعدة والمهل اللازمة للتأقلم متاحة، وما هو مطلوب إصلاحياً يكون قد كتب، ولكن بلغة واقعية لا تنهوه الإصلاح وبقبلته عبء البحث عن حلول بالتراضي المستجيبين بين الصيغتين القديمة والجديدة، بل عن مواءمة خطط القوى القديمة بيهود وسلاسة مع القانون الجديد، وتحمل جرعات التغيير التي سيحملها بتدرج تحتاجه أصلاً القوى الجديدة التي لن تكون جاهزة لتزمرين الاختبار إلا في دورة ثانية وثالثة.

– إيجاد المجلسين بصيغة نقية لكل منهما تشبهه، هو الإصلاح، والتدرج في توزيع العُدَد والصلاحيات بينهما هو الواقعية... من أمل أن يحظى ما كتب بالاهتمام.

شركة لكونستروكتاش م.ل.

دعوة

إلى حضور جلسة جمعية عمومية سنوية

يتشرف مجلس إدارة الشركة بدعوتكم لحضور جلسة الجمعية العمومية السنوية المحدّد انعقادها في الساعة العاشرة من يوم الأربعاء الواقع في الخامس عشر من شهر شباط 2017، في مركز الشركة، وذلك للبحث والتداول في جدول الأعمال الآتي:
تداول تقرير رئيس مجلس الإدارة المدير العام عن أعمال الشركة للسنة المالية 2015.

تداول تقرير مفوضي المراقبة عن حسابات الشركة للسنة المالية 2015.
المصادقة على ميزانية الشركة وحسابات الأرباح والأرباح للسنة المالية 2015.
إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن إدارتهم لأعمال الشركة عن السنة المالية 2015.

المصادقة على توزيع بدلات حضور على بعض أعضاء مجلس الإدارة.
إعطاء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة التراخيص المنصوص عنها في المواد 158 و159 من قانون التجارة.

تعيين مفوض مراقبة للسنة المالية 2016 وتحديد بدل تعاقبه.

أمور مختلفة.

رئيس مجلس الإدارة – المدير العام

كريم باسيل